



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د.ج.	داخل الوطن 600 د.ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د.ج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية السادسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 09 نوفمبر 2004

فهرس

- طرح السادة النواب أسئلة شفوية على السادة وزراء القطاعات الآتية :
- التجارة.
- المجاهدين.
- التربية الوطنية.
- الأشغال العمومية.
- ورد السادة الوزراء عليها.

محضر الجلسة العادية الثانية والعشرين المنعقدة

يوم الثلاثاء 09 نوفمبر 2004 (صباحا)

الرئاسة : السيد بشير شارة، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السادة : - نور الدين بوكروح، وزير التجارة.

- أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية.

- محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

- عمار غول، وزير الأشغال العمومية.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني بالنيابة المحترم،
معالي وزير التجارة المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي النواب،
السيدات والسادة من أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. تقبل الله صيام
وقيام الجميع.

سؤالي موجه إلى السيد وزير التجارة المحترم، وقد أودع
بتاريخ 01 جوان 2003 تحت رقم 123، أي مرت عليه أكثر
من سنة وأربعة أشهر، كما أودع قبل مناقشة القانون
الخاص بشروط الممارسات التجارية والمصادقة عليه.
وعليه أطرح الانشغال الآتي:

كثيرا ما اشتكت فئة كبيرة من المواطنين، لا هم تجار حقيقيون
تجاه القانون والإدارة ولا هم بطالون مصنّفون في خانة الفئات
البطالة، حيث مارسوا حرية التجارة وبطريقة نظامية وقانونية إلا
أنهم لم يستطيعوا تكملة مشوارهم التجاري نتيجة ظروف مادية
قاهرة أو مشاكل اجتماعية واقتصادية، فانقطعوا عن هذه
الممارسة وأغلقوا محلاتهم دون أن يوقفوا سجلهم التجاري

افتتحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا

السيد رئيس الجلسة : بسم الله الرحمن الرحيم. الجلسة
مفتوحة.

أرحب في البداية بالسادة الوزراء ومرافقيهم.

تتعلق أشغال جلستنا اليوم بطرح أسئلة شفوية عددها أحد
عشر سؤالا، موجهة إلى خمسة (05) قطاعات وزارية هي:
الطاقة والمناجم، والتجارة، والمجاهدين، والتربية الوطنية
والأشغال العمومية.

أود في البداية إحاطتكم علما أن السيد وزير الطاقة
والمناجم أخبرنا صبيحة اليوم بتعذر الحضور عليه بسبب
التزام طارئ كلفته به السلطة العليا للبلاد. وأحيل الكلمة
إلى أول السائلين السيد اسماعيل بن يحيى صاحب السؤال
رقم 123، فليتنفضل.

السيد اسماعيل بن يحيى : بسم الله، والصلاة والسلام على
رسول الله.

إذا كان السؤال قد طرح حقيقة في شهر جوان 2003 فلدي وثيقة تثبت أن الرد تم في شهر أوت 2003 عن طريق السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم. شكرا.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، المحترم.
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي، في البداية، أن أشكر جميع أعضاء المجلس الأفاضل، خاصة النواب الذين لهم اهتمام خاص بقطاع التجارة.

أما فيما يخص السؤال الذي تقدم به السيد النائب اسماعيل بن يحيى والمتعلق بالإجراءات الخاصة بشروط الشطب من السجل التجاري والمشاكل التي تعترض التجار أثناء قيامهم بهذا الإجراء، والمتمثلة في دفع الديون المستحقة عليهم إلى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وإدارة الضرائب وذلك قبل عملية الشطب، وإجابة عن هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المتعلقة بعمليات القيد، التعديل أو الشطب من السجل التجاري كانت تتميز فعلا بنوع من الثقل والتعقيد. ولم تخف على مصالح وزارة التجارة هذه الوضعية المحرجة جدا حيث تكفلت بها وجعلتها من أولويات برنامج عملها. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ إجراءات ملائمة بغية إعادة النظر - بصفة جذرية - في القوانين والنظم المتعلقة بالسجل التجاري وممارسة النشاطات التجارية. ويقوم النظام الجديد، الذي تم اعتماده على أساس العمل على إدخال تخفيضات معتبرة وتسهيلات حقيقية على الإجراءات المتعلقة بالسجل التجاري. وبالفعل، تم وضع الإجراءات التخفيفية الأولى حيز التنفيذ من خلال أحكام قانون المالية لسنة 2003، الذي تم بموجبه حذف الوثائق الآتية أثناء القيام بالتسجيل في السجل التجاري وهي :

- شهادة الوضعية الجبائية.
- مستخرج جدول الضرائب المصفى على العقار.

إداريا بحجة عدم قدرتهم على تسديد مستحقات الضرائب والضمان الاجتماعي، تطبيقا للمنشور رقم 42/97 المؤرخ في 18 يناير 1997 والمتعلق بالتقييد في السجل التجاري، والمنشور الوزاري رقم 41/97 المؤرخ في 18 يناير 1997 والمتعلق بالشروط الخاصة بتوقيف السجل التجاري (المادة 24 منه)، والنشرة رقم 20 المؤرخة في 04 مارس 1998 والصادة عن المركز الوطني للسجل التجاري والمتعلقة بشروط توقيف السجل التجاري. فبدأت تتراكم عليهم الديون سنة تلو الأخرى، وعجزوا فعلا عن تصفية وضعيتهم تجاه الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، مما أثر فيهم اجتماعيا واقتصاديا فصنفوا في فئة المحتاجين والفقراء.

السؤال :

- ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لحل معضلة هذه الفئة وتسهيلها؟
- إلى متى تبقى هذه الوضعيات العالقة التي تعد بالآلاف على مستوى الوطن؟ وولاية المسيلة مثال على ذلك، حيث توجد فيها 8.000 حالة من هذا النوع.

- لماذا نربط مصالح السجل التجاري (أي وزارة التجارة) نفسها بالوزارات الأخرى (أي وزارتا المالية والعمل والضمان الاجتماعي) في تصفية الوضعيات الإدارية للسجلات التجارية المتوقفة فعليا عن النشاط؟ وشكرا سيدي الوزير وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد اسماعيل بن يحيى. وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التجارة للرد على السؤال، فليفضل.

السيد وزير التجارة : بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا سيدي الرئيس.
شكرا للسيد النائب.

اهتمامكم معنا بهذا الانشغال الهام. وأحبذ أن تكون الإجراءات التي تنوون القيام بها مستقبلا، في أقرب وقت إن شاء الله حتى يتسنى للناس حل مشاكلهم وحتى تسير الأمور كما هو معمول به، وأن تنظر على الأقل إلى الظروف الاجتماعية التي يعيشها هؤلاء نتيجة تراكم ديونهم على مستوى الضمان الاجتماعي والضرائب. وشكرا.

السيد الوزير، مرة أخرى، وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد اسماعيل بن يحيى. وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التجارة إذا كانت له إضافة...

شكرا سيدي الوزير، على التفهم. وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد إسعاد، صاحب السؤال رقم 275، فليتفضل.

السيد أحمد إسعاد : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

شكرا، سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كان، في الحقيقة، من الصعب تحديد الجهة التي يوجه إليها مثل هذا السؤال. ولكن بعد التفكير، قررت توجيهه إلى معالي وزير التجارة.

السيد الوزير،

لقد انتشرت في وسائلنا الإعلامية المكتوبة والمرئية والمسموعة على السواء ظاهرة غريبة وثقافة جديدة اقتحمت بيوتنا دون استئذان، داعية المواطنين إلى الريح السريع والأكيد دون عمل أو كد وذلك بمجرد الاتصال الهاتفي بأحد الأرقام الهاتفية من نوع "080" مقابل مبالغ تعد خيالية إذا ما قورنت بالأسعار المطبقة على المكالمات الهاتفية العادية.

وتم في مرحلة ثانية إتمام هذه التسهيلات بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1 ديسمبر 2003 والمتعلق بشروط التسجيل في السجل التجاري، والذي ينص على حذف الوثائق الآتية: من الملف المطلوب للقيود في السجل التجاري، وهي :

- شهادة عدم التسجيل في السجل التجاري.

- محضر إثبات وجود المحل المعد من محضر قضائي.

كما تم من جهة أخرى الاستغناء عن شرط استخراج شهادة الميلاد من البلدية مكان ميلاد المعني بالأمر، إضافة إلى ذلك أصبحت مدة صلاحية شهادة السوابق العدلية غير محددة. أما بالنسبة إلى شطب السجل التجاري، وطبقا لأحكام المرسوم السالف الذكر، فإنه لا يشترط تقديم شهادة التحيين المسلمة من صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء. لإتمام هذه العملية. وبالموازاة مع هذه المجموعة من الإجراءات، تم وضع نظام تشريعي جديد من خلال القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، والذي ينص في المادة 05 منه على إعداد نص تطبيقي يهدف إلى تعميق الإجراءات التخفيفية المتعلقة بالقيود والشطب في السجل التجاري، أي باختصار أن ملف السجل التجاري الذي كان يتضمن 13 أو 14 وثيقة أصبح اليوم يضم وثيقتين أو ثلاث وثائق شكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الوزير. وأحيل الكلمة إلى السيد اسماعيل بن يحيى ليستعمل حقه في التعقيب لمدة دقيقتين.

السيد اسماعيل بن يحيى : شكرا سيدي الرئيس. أود أولا توجيه ملاحظة إلى معالي وزير التجارة، فحتى نكون جميعا في الصورة، فإنني - في الحقيقة - لم أتلق الإجابة إلى حد الساعة ولكن مع ذلك أشكركم، سيدي الوزير، على هذه التوضيحات الهامة. كما أشكر على

غطاء شركات تنشط في ميدان الاتصالات الهاتفية والمسماة "أوديوتال" تتعلق هذه الانشغالات خاصة بالأساس القانوني الذي يستند إليه لممارسة هذه الأنشطة، وكذا الإجراءات المقررة من مصالح وزارة التجارة لمنع هذه الممارسات ذات الآثار السلبية على مستويات الآداب العامة والجانبين الاقتصادي والاجتماعي بالنظر إلى حصول متعاملي هذه الألعاب على أرباح معتبرة دون خلق للثروة مقابل ذلك، وفتح الريح السهل الذي تظهره هذه الألعاب لشريحة واسعة من المواطنين، خاصة فئة الشباب منها.

ردا على هذا السؤال الذي يعني - حسب رأينا - قطاعات وزارية أخرى وبالأخص وزارات الداخلية والجماعات المحلية والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا الشباب والرياضة، واعتبارا للمبدأ الدستوري الذي يكرس حرية ممارسة التجارة ما لم تمنع بنص قانوني، غير أنه حسب المعلومات المتوفرة لدينا يمارس هذا النشاط تحت رمز النشاط رقم 605.021 "وكالة الاتصال" من مدونة الأنشطة الاقتصادية، ورغم أن هذا الرمز لا ينص على هذا النوع من الخدمات..

تطورت هذه الأنشطة في سياق فتح قطاع الاتصالات أمام الاستثمار الخاص، الذي سمح ببيروز نشاط سمي "بخدمات ذات قيمة مضافة" نجم عنه إنشاء عدة شركات وحصولها على خطوط هاتفية متخصصة لهذا الغرض.

أما فيما يخص الألعاب المقترحة فهي تمارس بالتعاقد مع الرهان الرياضي الجزائري، بصفته المؤسسة المؤهلة قانونا وذلك طبقا لأحكام المادة 612 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم والمتضمن القانون المدني، والتي تنص على أنه تمنح ألعاب القمار والرهان باستثناء تلك المنظمة من شركات سباق (المجيد) والرهان الرياضي الجزائري. كما تدفع هذه الشركات قسما كبيرا من أرباحها إلى الرهان الرياضي الجزائري. ويبقى المواطن، في الأخير حرا في تصرفاته وتحمل كل مسؤولياته.

ونظرا إلى فلسفة هذا النشاط المريب الذي يكسب أصحابه أموالا طائلة باحتيالهم على المواطنين الساعين إلى الفوز بهذه أو تلك الجائزة،

ونظرا إلى الانعكاسات الاجتماعية السلبية التي اثبتتها الدراسات، الاجتماعية على المواطنين، ونظرا إلى ارتفاع فواتير الهاتف التي أصبحت تزج كثيرا من العائلات التي يتصل بعض أفرادها سرا أو جهلا بأرقام المسابقات آملين الفوز.

ونظرا إلى طبيعة هذا النشاط الذي ينطبق على القمار والميسر الموهم بالريح السريع الوهمي المنهي عنهما في تعاليم ديننا الحنيف، أسألكم، معالي الوزير، وهذا هو بيت القصيد:

ما هي الأسس القانونية التي تستند إليها هذه الشركات شبه التجارية للقيام بنشاطها هذا؟ ثم أليس هذا النشاط نوعا من اللعب التي منعتها الدولة قبل هذا؟ نظرا إلى احتيالها على المواطنين.

في انتظار ردكم وتفهمكم للموضوع، تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسمى عبارات الشكر والتقدير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد أحمد إسعاد، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التجارة للرد على السؤال، فليفضل.

السيد وزير التجارة : شكرا سيدي الرئيس وشكرا السيد النائب.

فيما يتعلق بالسؤال الذي تقدم به السيد النائب أحمد إسعاد، فإن الانشغالات المطروحة من خلاله والمتعلقة بتنامي ظاهرة ألعاب الحظ المقترحة على المواطنين من متعاملين تحت

وأحيل الكلمة إلى السيد عدة فلاحي، صاحب السؤال رقم 219، فليتفضل.

وهو سؤال موجه إلى السيد وزير المجاهدين الذي ينوب عنه السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

السيد عدة فلاحي : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة النواب،

الإخوة من قطاع الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه إلى السيد وزير المجاهدين.

كنت أتمنى حضور السيد وزير المجاهدين بعد هذا الغياب الطويل، خاصة وأن السؤال طرح بتاريخ 2003.11.16 وتمت برمجته في يوم مشهود من أيام شهر نوفمبر لكن لا علي.

لقد صوت الشعب الجزائري بالأغلبية الساحقة لصالح الوثام المدني الذي جسد مشروع المصالحة الوطنية التي لم تكتمل فصولها، إلا أننا مازلنا نسمع أطرافاً في السلطة وفي المعارضة ضد هذا المسعى الذي هو السبيل الوحيد لإخراج الجزائر من دوامة العنف، في المقابل نجد هذه الأطراف نفسها لا تجد حرجاً في تمزيق الصفحة الاستعمارية فيما بين الجزائر المستقلة وفرنسا الاستعمارية، ومد يدها إلى الحركي واليهود والأقدام السوداء بل والترحيب بهم في الجزائر متناسين ما فعله الحركي طوال سنوات الثورة وتعاونهم مع "المنظمة المسلحة السرية" إلى آخر أيامها.

السؤال السيد الوزير، هو:

أولاً: ما هو موقف الوزارة من هذا الملف؟ وما هي الإجراءات التي تتنون اتخاذها لسد الطريق أمام عودة الحركي؟ خاصة وأن

أما فيما يخص الإجراءات التي اتخذتها وزارة التجارة، فالتفكير متواصل لتنظيم هذه الأنشطة مع القطاعات الوزارية المعيشة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة : شكراً للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد إسعاد ليستعمل حقه في التعقيب.

السيد أحمد إسعاد : شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للسيد الوزير.

سبق لي أن قلت لم يكن من السهل تحديد الجهة التي أوجه إليها هذا السؤال لكثرة المتدخلين.

لقد قال السيد الوزير إن هذه الشركات تمارس نشاطاتها تحت رمز 605.021، غير أن هذا الرمز لا يسمح بمثل هذه النشاطات، فهنا تأتي مسؤولية الحكومة ووزارة التجارة عن التنظيم فلا تتركنا مثل هذه الشركات تلعب برمز وتمارس نشاطاً غير مسموح به.

ومثلما أن المواطن حر في الاتصال كما ذكر السيد الوزير، على الدولة أيضاً أن تؤدي دورها في الرقابة وألا تترك مثل هذه الشركات. ففي الوقت الذي كنا ننتظر بروز شركات استثمارية من أجل التنمية الاقتصادية وإنشاء مناصب الشغل وامتصاص البطالة ظهرت هذه الشركات الطفيلية ذات الأرباح والمداخيل الكبيرة التي تعد بالملايير حسب كثير من التقارير التي ظهرت في الصحافة لابتزاز المواطنين والاحتيال عليهم نأمل أن يكون لوزارتكم، معالي الوزير، دور كبير في المراقبة ومنع ما يجب أن يمنع حفاظاً على شعبنا واقتصادنا. وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة : شكراً للسيد أحمد إسعاد. وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التجارة إن كان لديه رد... شكراً على التفهم، السيد الوزير.

فنيابة عن السيد وزير المجاهدين، الذي تعذر عليه الحضور اليوم أمام المجلس الموقر لأسباب قاهرة، أفيد السيد النائب المحترم بالجواب الآتي:

أعتقد أن الملف بدأ يأخذ أبعادا تجاوزت إلى حد ما إطاره الطبيعي، لسبب بسيط هو أن ظروف الجزائر المستقلة ومتطلبات عودتها القوية إلى المحافل الدولية وتحسن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وما تزخر به من رصيد تاريخي متميز وغيرها المبدئية المعروفة على سيادتها واستقلالية مواقفها التي افتكتها بأبهظ الأثمان بمليون ونصف مليون شهيد، لا تسمح لها ولا تؤهلها للخضوع للإملاءات مهما كانت طبيعتها ومصدرها.

وعليه، فإن زيارة الأقدام السوداء للجزائر، رغم ما تثيره من حساسية بسبب الجراح العميقة التي لم تندمل، ينبغي ألا تصرف نظرنا عن التطلع إلى المستقبل والتفاعل مع المتغيرات التي تفرضها العولمة ومقتضيات التعامل الاقتصادي والشراكة والتعاون الدولي في إطار تبادل المصالح والمنافع بكل سيادة، فالوضع القانوني لهؤلاء يتيح لهم كأجانب زيارة الجزائر كسياح أو متعاملين اقتصاديين. وهذا لا يعني على الإطلاق تنكرا للذاكرة التي نتعهدنا وتتعهدنا الدولة الجزائرية بالرعاية على الدوام، ولا يعني على الإطلاق تمزيقا للصفحة الملطخة بدماء الانتهاكات والمظالم التي سلطها المعمرين وإدارة الاحتلال وقواته الغاشمة على شعبنا، فهي ممارسات ستظل ماثلة أمامنا وشاخصة للأبصار لن يطالها النسيان ولن تسقط من الذاكرة، بل سنحتفظ بها في السجل الذهبي والأسود للحقبة الاستعمارية التي انتهت فعليا يوم 05 جويلية 1962.

فنحن المجاهدون جيل أول نوفمبر الأغر، نحن الذين اكتوننا بنار الاحتلال المقيت، نعمل ندعو إلى تنشئة أبنائنا وتهيئتهم للاضطلاع باقتدار بمسؤولياتهم تجاه الوطن لرفع التحديات

أبواب الاستعمار والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كفيلة بتمهيد الطريق لعودة هؤلاء بشكل هاديء بالطرق القانونية والمشروعة بحجة الشراكة والمصلحة الاقتصادية للبلاد.

هذا ولا أجدكم، السيد الوزير، تجهلون أن هؤلاء سيتحولون لاحقا إلى أداة اختراق وإفساد لنسيجنا الاقتصادي والاجتماعي مما يشكل تهديدا للأمن القومي وخيانة لدم الشهداء.

ثانيا: ما هي صحة المعلومات التي تداولتها شخصيات سياسية وثقافية ذات وزن من أن العديد من المناصب الهامة في الدولة يتبوؤها الحركي وأبناءهم بأسماء مستعارة ومنهم من تمكن حتى من الحصول على بطاقة مجاهد؟

وأخيرا، سيادة الوزير أنكون أوفياء لمليون ونصف مليون شهيد في حالة ما إذا سرننا في سياسة التطبيع والمصالحة مع الحركي واليهود والأقدام السوداء في الوقت الذي أصبحنا عاجزين عن المصالحة فيما بيننا؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عدة فلاح. وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان ليقدم الرد نيابة عن السيد وزير المجاهدين.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان : بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب المحترمين، السادة نساء ورجال الإعلام،

طرح السيد النائب عدة فلاح المحترم سؤالا عن موضوع أضحى مادة دسمة تتناوله وسائل الإعلام وتخوض فيه بعض الأوساط بحكم اهتمامها بالقضايا التاريخية بصفة عامة، ألا وهو موضوع الحركي والأقدام السوداء.

اهتمامكم بهذا الموضوع، كما أشكر السادة النواب على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير. وأحيل الكلمة إلى السيد عدة فلاحى للتعقيب.

السيد عدة فلاحى : شكرا، سيدي الوزير.

في الواقع لم يكن الجواب مشبعا لفضولي بشكل كاف، فتزامنه ربما مع شهر الصيام كان مدعاة لأن يكون هذا الخطاب - مع احترامي للسيد الوزير - خطابا أنشائيا أكثر منه جوابا يفي بالمطلوب ويزيل كل القلق.

دعني، السيد الوزير، أسرد لك بعض الأخبار المختصرة المتعلقة بهذا الملف: لقد روى أحد اليهود الحامل للجنسية الإسرائيلية على شاشة فضائية عالمية أن الجزائر من الدول التي تمنعهم من الدخول إليها كسائر الدول العربية أو الإسلامية لكنهم يدخلون كل يوم دون جواز سفر ودون مراقبة.

واسمحوا لي أن أسرد لكم القصة لمعرفة كيف يدخل هؤلاء اليهود أو الإسرائيليون إلى الدول العربية دون جواز سفر أو دون استئذان مع احترامي للحضور وللجمع الكريم خاصة في هذا الشهر الكريم وفي هذا اليوم المبارك. لقد قال إنهم يدخلون أرحام النساء الجزائريات أو العربيات اللواتي يشتغلن في تجارة، "الشنطة" - وبما أن وزير التجارة حاضر معنا فالأمر يعنيه.

فيعملون باتصال مع الزبائن فيقع هناك...

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عدة فلاحى، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان، إن كان له الرد على هذا التعقيب.. لقد استعمل الدقيقتين الممنوحة له...

لاعلينا، أكمل حديثك في نصف دقيقة.

كسب الرهانات التي لن تكون ظروفها ولا أساليبها مشابهة لتلك التي مرت بنا في الميدان، فالميدان واسع أمامهم وما عليهم إلا أن يفجروا عبقريتهم ويظهروا كفاءاتهم في فهم وإدارة التحديات والمعطيات الدولية المستجدة والبالغة التعقيد. فالجرب التحريرية قامت لتقويض أسس المنظومة الاستعمارية ككيان، وانتصرت في النهاية إرادة التحرر على إرادة الهيمنة والاحتلال. فثورتنا في أهدافها ومراميتها تتعدى وضع الأفراد والجماعات وإلا انتفى نبلها وعلو همة صانعيها.

إن استقرار الجزائر وتماسك نسيجها الاجتماعي، الذي يتعزز ويزداد تلاحما كلما ادلهمت الخطوب وحلت النوائب، لن تهزه زوابع صيف ولا عواصف شتاء وأعاصيره، فلقد واجهنا دون خوف ولا عقدة قوات الاحتلال المدعومة بالحلف الأطلسي وآلتها الدعائية باقتدار وإقدام. فإننا اليوم واثقون بأن أبناء بن بولعيد وعميروش وبن مهدي وغيرهم لن يخترق تماسكهم وتلاحمهم أبناء وأذنان من هزمهم أبائهم بالأمس بالإيمان وقوة الشكيمة. فما كان يوما التاريخ خزانا لوصفات معلبة نعود إليها دون عناء أو مشقة، لنجد الحلول الجاهزة أو الدروع المنيعة للاحتماء بها، بل هو معين لا ينضب تنهل منه الأجيال ومنه تستلهم العزم والحزم بما يحقق لها التنمية والرقى والمناعة على الدوام.

إن السانحة التي أفرزها التحول النوعي الذي تشهده الجزائر على كافة الأصعدة، وفضائل الطفرة التي حدثت بفضل الوثام المدني والصالحة الوطنية تدعونا إلى الأمل والتأمل وإلى ضرورة تبيين ما تحقق تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يواكب الأحداث والتطورات بما يعزز فرص صون حريتنا وكرامتنا، وبما يوطد استماتتنا في الدفاع عن مصالحنا، سواء مع الأصدقاء أو مع الأعداء. وهذا من شأنه أن يبدد شكوككم ومخاوفكم، التي لا أرى مبررا لها في ظل التسيير الشفاف والمواقف المعلنة والصريحة من هذا الملف وغيره من الملفات. أشكركم السيد النائب على

السيد حسن عربيبي : شكرا، سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

الإخوة الضيوف،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه إلى السيد وزير المجاهدين.

هناك فئة كبيرة من أبناء الجزائر الذين تعرضوا لفقدان نصف أعضائهم إبان الاستعمار وبعده، ألا وهي فئة ضحايا الألغام المتفجرة، لم ينالوا حقوقهم المشروعة المتمثلة في منح التعويضات التي أقرتها مراسيم تنفيذية وتنظيمية لهذه الفئة. وبما أنكم تشرفون على قطاع ذوي الحقوق وإعطاء الحق لمن يستحقه، فإن هؤلاء لا يزالون يعانون الحرمان والتمييز من حكومتهم.

على الرغم من أن هناك مراسيم تنفيذية وتنظيمية، ومنها على الخصوص المرسوم رقم 04-10 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1424 هـ الموافق 14 يناير 2004 الذي يتضمن ما يأتي: رفع قيمة منح المجاهدين وذوي حقوق الشهداء والمجاهدين والضحايا المدنيين وضحايا الألغام المتفجرة وذوي حقوق هؤلاء الضحايا.

إن هذه الشريحة تتألم من بيروقراطية الخزينة، مما جعلها تركز التمييز بين ذوي الحقوق وضحايا الألغام المتفجرة، حيث استفاد ذوو الحقوق بعد صدور المرسوم التنفيذي واستثنى ضحايا الألغام المتفجرة. كما نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 18-01-2004 العدد رقم 05، الذي لا يميز بين ضحايا الألغام المتفجرة وذوي الحقوق، لأجل ذلك أسألكم معالي الوزير، الأسئلة الآتية :

السيد عدة فلاح (يوصل): وقال إن العلاقة الجنسية التي تحدث بين اليهود أو الإسرائيليين وتواجز "الشنطة" تجعل نطفهم تنتقل عبر أرحام هؤلاء إلى الجزائر. هذا يدعونا إلى فتح ملف قانون الأسرة لتدارك هذا الخلل، وكان يجب ربما أن تلقى هذه النوعية من تجار "الشنطة" رعاية ومتابعة من السيد وزير التجارة.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عدة فلاح، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير. للرد على هذا التعقيب.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان : سيدي الرئيس، إن المعلومات التي وردت في تعقيب السيد عدة فلاح لم يتضمنها السؤال الذي طرحه. ثم إننا لا نستطيع أن نعتمد على تصريحات صحفية واردة في مختلف الجرائد.

كما أنني أتساءل، سيدي الرئيس، كيف دخل هؤلاء عندنا دون جواز سفر ولا تفتيش؟! لم يحدث هذا الأمر أبدا، خاصة الذين تكلم عنهم السيد عدة فلاح وهم اليهود، فأظن أن موانئنا ومطاراتنا محروسة بما فيه الكفاية.

أما عن تجارة "الشنطة" فيظهر لي أنها لا تعني الجزائر فهي موجودة في عواصم أخرى، بالتالي لا أظن أن قانون الدولة الجزائرية والأمن الجزائري مسؤولان عن مطارات أو أسواق الدول الأخرى فنسأل عنها.

سيدي الرئيس،

لقد أجاب السيد وزير المجاهدين عن الانشغالات التي طرحها السيد عدة فلاح في سؤاله الشفوي. أما ما لم يرد في السؤال فما كان لوزير المجاهدين أن يتنبأ بأن يتحدث السيد عدة فلاح عن الأرحام أو النطف أو المضغ أو غير ذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير. وأحيل الكلمة إلى السيد حسن عربيبي صاحب السؤال رقم 272، الموجه إلى السيد وزير المجاهدين، فليفضل.

بادى ذي بدء، أود أن أطمئن السيد النائب، أنه لم يتم إغفال حقوق هذه الشريحة التي تجسمت المعاناة بفعل ما لحقها من أعطاب من جراء المتفجرات المتبقية من العهد الاستعماري، بل هي تحظى باهتمام من الحكومة من منطلق ما يفرضه عليها واجب توفير الشروط المثلى لضمان حياة كريمة لضحايا الغطسة الاستعمارية. وأكد بهذا الخصوص أن الزيادات التي أقرها المرسوم التنفيذي رقم 04-10 المؤرخ في 14 جانفي 2004، والمتعلق برفع قيمة منح المجاهدين وذوي حقوق الشهداء والمجاهدين والضحايا المدنيين وضحايا الألغام المتفجرة ودوي حقوقهم وذوي حقوق هؤلاء الضحايا والمشار إليه في السؤال المطروح، قد شملت أيضا فئة ضحايا الألغام المتفجرة بالكيفية نفسها التي مست فئة المجاهدين المعطوبين.

وللتوضيح فقط، أشير إلى أن قيمة المنحة التي تتقاضاها الضحية هي ناتج ضرب نسبة عطبها التي تحددها اللجان الطبية في النقطة الاستدلالية، لذلك قد يحدث أن نلاحظ تفاوتاً في قيمة المنحة من ضحية إلى أخرى أو بين ضحية ومجاهد معطوب. فمرد ذلك إلى التفاوت في نسبة العطب وليس في قيمة النقطة الاستدلالية، وذلك طبقاً للمادة 167 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، التي تنص على أنه: "كما يستفيد من المنحة المقدمة لمعطوب حرب التحرير الوطني، وبنفس الشروط، ضحايا حرب التحرير الوطني المدنيين وكذا ضحايا الألغام المدنيين الذين يبلغ الحد الأدنى لعطبهم 20٪".

فالنقطة الاستدلالية التي كانت 73 دج أصبحت منذ الفاتح جانفي 2004 تبلغ 76 دج.

وعليه، أصبحت ضحية لغم متفجر بمتوسط نسبة عطبي 40٪ تتقاضى منحة قدرها 3.040 دج شهرياً.

أولاً - لماذا استثنى ضحايا الألغام المتفجرة من منحة التعويض؟ وعلى أي سند قانوني اعتمد هذا الاستثناء؟

ثانياً - ما هي التدابير التي تنوون اتخاذها حتى تتمكن هذه الشريحة من ضحايا الألغام المتفجرة من أخذ حقوقهم طبقاً للمراسيم التنفيذية والتنظيمية؟ ومنه ما نشر في الجريدة الرسمية العدد 05، الذي لا يميز بين ذوي الحقوق وضحايا الألغام المتفجرة. وفي انتظار ردكم، تقبلوا منا أمسى عبارات التقدير والاحترام. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكراً. وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس المحترم. السيدات والسادة النواب، السادة الوزراء، السيدات والسادة رجال الإعلام ونساؤه

نيابة عن السيد وزير المجاهدين أتشرف بالإجابة عن السؤال الذي طرحه السيد النائب حسن عربيبي.

يطيب لي في البداية أن أتوجه إلى السيد النائب بتحيةة تقدير وعرفان على العناية التي أولاهها لاهتمامات وانشغالات المواطنين بصفة عامة وبشريحة المجاهدين وذوي الحقوق بصفة خاصة، وطرحنا على المسؤولين المباشرين لمعالجتها وتقديم توضيحات بشأنها.

ويتناول سؤال النائب مسألة مراجعة منحة فئة ضحايا الألغام المتفجرة على غرار الفئات الأخرى، أي المجاهدين وذوو حقوق الشهداء والمجاهدين والضحايا المدنيين.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير. وأحيل الكلمة إلى السيد حسن عربي للتعقيب لمدة دقيقتين.

السيد حسن عربي : أشكر السيد الوزير على هذا الرد، كما أشكر السيد وزير المجاهدين الذي يستجيب دائما لكل القضايا التي نطرحها عليه، سواء كانت في شكل أسئلة مكتوبة أو شفوية. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على عمل الرجل تجاه هذه الشريحة، لذا لا تعقيب لدي على ما جاء به السيد الوزير أتمنى التوفيق للجميع، وصح فطوركم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد حسن عربي على هذا التفهم. كما أشكر السيد الوزير. وأحيل الكلمة إلى السيد فيصل فماز، صاحب السؤال رقم 297 الموجه إلى السيد وزير المجاهدين.

السيد فيصل فماز : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
أصحاب المعالي، السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
الإخوة من أسرة الإعلام.

إن لسؤالي في الواقع صلة بالسؤال السابق الذي تفضل به الزميل حسن عربي، إذ بينهما قاسم مشترك وبطبيعة الحال فإن إجابة معالي وزير العلاقات مع البرلمان نيابة عن معالي وزير المجاهدين قد تكون لها صلة أيضا بسؤالي المطروح غير أنني وقبل طرح هذا السؤال، يطيب لي - بداية - ونحن في غمرة الاحتفال بخمسينية ثورة نوفمبر المجيدة، أن أستغل هذه الفرصة السانحة لأقف من هذا المنبر مترحما على أرواح شهدائنا الأبرار ومنوها، مقدرًا، معتزًا بنضالات وبطولات مجاهدينا الأخيار، الذين ما لم يبدلوا تبديلا. أسأل الله، ونحن في هذا الشهر الفضيل وهذه الليلة المباركة ليلة القدر أن يتغمد شهداءنا

ولإبراز مدى اهتمام الدولة بهذه الفئة وبذوي حقوقها، أود أن أفيد السادة النواب بالمعطيات الآتية :
من الناحية التنظيمية، تم تعديل المواد 9 و 11 و 16 من المرسوم رقم 74-03 المؤرخ في 16 جانفي 1974 المتضمن منح معاشات لضحايا الألغام المتفجرة والمزروعة خلال حرب التحرير الوطني بمقتضى القانون رقم 88-19 المؤرخ في 12 جويلية 1988 الذي تم بموجبه رفع نسبة المعاش الذي يؤول إلى الأرملة بعد وفاة زوجها من 50٪ إلى 75٪ على أساس نسبة عجز 100٪ بغض النظر عن المعاش الأصلي. كما نص على احتفاظ أرملة أو أرامل العاجز أو الضحية المتوفاة خلال الانفجار بمنحة التحويل في حال إعادة الزواج، بينما كانت تفقد هذا الحق في السابق.

وفي الجانب الاجتماعي، ارتفعت منحة أرملة ضحية الألغام المتفجرة من 2200 دة إلى 5000 دج شهريا ابتداء من أول يناير 2004، أي بنسبة زيادة تفوق 100٪.

كما لا يفوتني أن أشير إلى أن الدولة تضمن المنح العائلية للأطفال إلى أن يبلغوا سن 18 سنة لغير المتدرسين وإلى سن 21 سنة الذين يزاولون الدراسة، وتستمر في صرف المنحة دون تحديد السن بالنسبة إلى المصابين بعجز دائم.

ومن حيث التكفل الطبي، فإن وزارة المجاهدين تتكفل بهذه الفئة من خلال المركز الوطني لتجهيز ضحايا حرب التحرير الوطني وملحقاته، فتستفيد من خدماته، سواء في إجراء الفحوصات أو تخصيص حصص لإعادة التدريب العضلي مثلهم مثل المجاهدين المعطوبين، كما يضمن لهم توفير الأعضاء الاصطناعية الضرورية والملائمة لعاهاتهم.

أتمنى أن تكون انشغلاتكم قد تمت الإجابة عنها بمقتضى ما قدمه السيد وزير المجاهدين. وأشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بهذه الفئة. وأشكر كل الإخوة على حسن الإصغاء. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان : بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة والسيدات النواب المحترمين،
السادة وسيدات رجال الإعلام ونسأوه ،

بالفعل، إن سؤال السيد فيصل قماز علاقة عضوية وطيدة بسؤال السيد حسن عربي، والشكر موصول - بداية - إلى السيد النائب فيصل قمار على اهتمامه وانشغاله بهذه الشريحة.

إن ثقل السنين وتفاقم أمراض شريحة واسعة من المجاهدين وذوي الحقوق، وكذا ضحايا الألغام المتفجرة والضحايا المدنيين، حدا أولويات القطاع في مجال التكفل بهذه الشرائح حيث سخرت وزارة المجاهدين إمكانيات هائلة لضمان شروط التكفل الأمثل بها سيما في المجال الطبي الاجتماعي، فضلا عن اهتمامها المتواصل بمراجعة معاشاتها. والمنح، كما تعلمون، تخضع لمراجعة دورية كلما اقتضت الضرورة ذلك، تماشيا مع القدرة الشرائحية. وتستفيد شريحة ضحايا الألغام والضحايا المدنيين هي كذلك من هذا الإجراء، على غرار الفئات الأخرى. كيف لا وقد حملت هي كذلك وزر هذه الحرب بكيفية أو بأخرى وما تزال أجسادها البريئة تحمل الجراح والمعاناة بسبب الأعمال القمعية الاستعمارية، التي ساوت في التنكل بين المسلح والأعزل ولم تميز بينهما في الجنس أو في السن.

ولا تزال الألغام المزروعة هنا وهناك تحصد أرواح الأبرياء وتخلف العاهات لمن جانبته المنية.

وفيما يخص الإطار القانوني لهاتين الفئتين، أعرض عليكم، سيادة النائب، بإيجاز أهم النصوص التي عالجت وضعيتهما :

ومجاهدينا الذين انتقلوا إلى عفوه برحمته الواسعة، وأن يجعلهم من الخالدين، وأن يتمتع مجاهدينا الذين مازالوا على قيد الحياة بالصحة وطول العمر.

ولاشك أن رسالة نوفمبر، بمحتواها وبشهادتها وبمجاهديها، تظل لنا دوما نبراسا يضيئ لنا الأجيال اللاحقة معالم الطريق.

سيدي الرئيس،

سؤالي الموجه إلى معالي وزير المجاهدين يتلخص فيما يأتي :

لقد حدد الأمر رقم 74-03 المؤرخ في 16 جانفي 1974 والأمر رقم 75-07 المؤرخ في 22 جانفي 1975 المعاشات الممنوحة لضحايا الألغام المتفجرة والمزروعة خلال حرب التحرير الوطني والمعاشات الممنوحة لكبار العجزة والضحايا المدنيين خلال الثورة التحريرية المجيدة .

إن الإطار القانوني المذكور والمحدد لحقوق هذه الفئة أضحى في نظر المعنيين، يشكل عائقا لا يستجيب لأوضاعهم الصحية وظروفهم الاجتماعية والمادية، مما حال دون استفادة هذه الفئة من الزيادة في معاشاتها على غرار باقي فئات ذوي الحقوق. وبالنظر إلى هذه المعطيات، أتقدم إلى وزير المجاهدين سائلا عن عدد كبار العجزة والضحايا المدنيين خلال حرب التحرير الوطني، وهل تعتزم وزارة المجاهدين التكفل بانشغال هذه الفئة بمراجعة الإطار القانوني المذكور بما يمكنها من تحسين ظروفها المعيشية؟

أشكركم سيدي الرئيس والحضور الكرام على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد فيصل قماز، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير المجاهدين.

وتم بمقتضى القانون رقم 88-21 المؤرخ في 12 جويلية 1988 تعديل المادة 08 من هذا الأمر ، لمنح الأرملة الحق في تحويل منحة الضحية بعد وفاته، لأنها كانت تنقضي بوفاته وحددت بنسبة 75٪ من المعاش تحسب على أساس نسبة عجز 100٪ وذلك بغض النظر عن المعاش الأصلي، كما يمنحها حق الاحتفاظ بها في حالة إعادة الزواج.

وبمقتضى القانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، لاسيما المادة 167، تم ضبط آلية موحدة للاستفادة من المنحة سواء لمعطوبي حرب التحرير الوطني أو ضحايا حرب التحرير المدنيين أو ضحايا الألغام المدنيين، حيث تنص عده المادة على ما يأتي : " كما يستفيد من المنحة المقدمة لمعطوبي حرب التحرير الوطني، وبنفس الشروط، ضحايا حرب التحرير الوطني المدنيين وكذا ضحايا الألغام المدنيين الذين يبلغ الحد الأدنى لعطوبهم 20 ٪ .

وبما أن قيمة المنحة هي ناتج ضرب نسبة العطب في النقطة الاستدلالية، فإن متوسط نسبة عطب 40 ٪ لضحية مدنية أو ضحية لغم متفجر يقدر بمبلغ 3040 دج منذ الفاتح جانفي 2004 بعد مراجعة قيمة النقطة الاستدلالية التي أصبحت تقدر بمبلغ 76 دج عوض 73 دج.

وتتقاضى الأرملة بعد وفاة زوجها 5000 دج شهريا.

وفيما يخص التكفل الطبي الاجتماعي فإن الوزارة تضمن لشريحتي ضحايا الألغام والضحايا المدنيين المنح العائلية للأبناء القصر إلى أن يبلغوا 18 سنة لغير المتمدرسين وإلى غاية 21 سنة بالنسبة إلى الذين يزاولون دراستهم ودون تحديد السن بالنسبة إلى الأبناء المصابين بعجز دائم . كما تضمن الوزارة لهؤلاء الضحايا الرعاية الطبية من خلال المركز الوطني لتجهيز معطوبي وضحايا

أولا : الأمر رقم 74 - 03 المؤرخ في 16 جانفي 1974 المتضمن منح معاشات لضحايا الألغام المتفجرة والمزروعة خلال حرب التحرير الوطني ولذوي حقوق هؤلاء الضحايا.

ويعتبر من ضحايا الألغام المتفجرة، كما حددتهم المادة الثامنة من الأمر المشار إليه، الأشخاص الذين توفوا أو أصيبوا بجراح ابتداء من تاريخ 05 جويلية 1962 وذلك من جراء انفجار الألغام المزروعة خلال حرب التحرير الوطني.

ولا يفتح العجز الحق في المعاش إلا إذا كان معدله مساويا لنسبة 20٪ على الأقل.

وتناول هذا الأمر كذلك حقوق الضحية وذوي حقوقها.

وتم بمقتضى القانون رقم 88-19 المؤرخ في 12 جويلية 1988 تعديل المواد 9 و11 و16 من هذا الأمر لتعزيز الحقوق المخولة لأرملة أو أرامل الضحية، حيث تم رفع نسبة المعاش الممنوح للأرملة من 50 ٪ إلى 75 ٪ تحسب على أساس نسبة عجز 100٪، بغض النظر عن المعاش الأصلي. كما نص على احتفاظ أرملة أو أرامل العاجز أو الضحية المتوفاة خلال الانفجار بمنحة التحويل في حالة إعادة الزواج، بينما كانت تفقد هذا الحق في السابق.

ثانيا: الأمر رقم 75-07 المؤرخ في 22 جانفي 1975 المتضمن منح معاشات للعجزة الكبار والضحايا المدنيين لحرب التحرير الوطني. ويعتبر في مفهوم هذا الأمر عجزه كبارا وضحايا مدنيين لجيش التحرير الوطني، الأشخاص المعطوبون خلال الفترة المتراوحة ما بين أول نوفمبر 1954 وأول سبتمبر 1962، والذين لا يدخلون ضمن صنف الأعضاء في جيش التحرير الوطني وأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني. وجاء هذا النص ليحدد الإطار القانوني لهذه الفئة ولذوي حقوقها.

أعتبره جامعا، شافيا وكافيا، وينم عن مدى تكفل الدولة بهذه الفئة العزيزة علينا جميعا، فئة الضحايا المدنيين وكبار العجزة والمجاهدين بصفة عامة، وبطبيعة الحال، ستواصل الدولة بذل جهودها للتكفل بهذه الفئة، أشكركم معالي الوزير، سيدي الرئيس، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد فيصل فمام، وشكرا للسيد الوزير على التفهم. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد اللطيف حمليلي، صاحب السؤال رقم 234 ، الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية ... إذن تحول الإجابة إلى صاحبه كتابيا. شكرا.

وأحيل الكلمة إلى السيد خير الدين رحوي ، صاحب السؤال رقم 320، الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية .

السيد خير الدين رحوي : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

رجال الإعلام،

السلام عليكم.

أتمنى لكم رمضانا كريما، وكل سنة والجزائر بخير بمناسبة ذكرى أول نوفمبر، وكل سنة وأنتم والجزائر بخير بمناسبة عيد الفطر.

ليس لدي أي إشكال فيما يخص تاريخ رد وزارة التربية الوطنية على السؤال فقد طرحناه بتاريخ 4-10-2004 وردت عليه بعد شهر أو شهر وعشرة أيام. وعليه، أظن أن الوزارة نشيطة في هذا الجانب، فأشكر السيد الوزير على ذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تابعت أمس باهتمام الاجتماع الذي عقده السيد الوزير؛ لأنه كانت لدي

حرب التحرير الوطني وملحقاته بالأجهزة الاصطناعية الملائمة لعاهاتهم. وتسهر الوزارة على توفير خدمات عالية لهم في هذه المراكز، حيث تحرص على نوعية الأجهزة ونوعية الخدمة.

واستكمالا لعناصر الإجابة، أفيدكم بالإحصائيات الآتية والمتعلقة بالممنوحين على مستوى الوزارة والمنضوين تحت هاتين الفئتين :

أولا: ضحايا الألغام المتفجرة :

- ضحايا الألغام المتفجرة 1699

- أصول ضحايا الألغام المتفجرة 535

- أرامل ضحايا الألغام المتفجرة 471

- أرامل ضحايا الألغام المتفجرة (وفاة الضحية بعد الإصابة) 68

ثانيا: الضحايا المدنيون :

- الضحايا المدنيون 2975

- أرامل الضحايا المدنيين (تحويل المنحة) 200

أتمنى سيادة النائب فيصل فمام، أن يكون السيد وزير المجاهدين قد أجاب عن كل انشغالاتكم .

ومرة أخرى الشكر موصول لكم، وأشكر السيدات والسادة النواب على كرم الإصغاء. شكرا سيدي الرئيس. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا لسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد فيصل فمام إن كانت لديه رغبة في التعقيب.

السيد فيصل فمام: شكرا سيدي الرئيس.

أكتفي في تعقيبي بشكر معالي وزير المجاهدين ووزير العلاقات مع البرلمان على ما تفضل به في رده هذا الذي

6- نلاحظ من ناحية أخرى وجود إضرابات في الأفق في كل مرة، لذا نتمنى أن تأخذ الوزارة ذلك بعين الاعتبار وأنت تداركه.

7- إننا نتطلع إلى قانون الأستاذ الذي قيل عنه الكثير، كما نتمنى سن قانون المعلم كي يعرف واجباته وحقوقه.

في الأخير، أتمنى لكم التوفيق، ورمضانكم كريم، وشكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكرا لسيد خير الدين رحوي، وأحيل الكلمة إلى معالي وزير التربية الوطنية، فليتفضل.

السيد الوزير : بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله. السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، السادة من الصحافة الوطنية،

أشكر في البداية النائب جزيل الشكر على اهتمامه بالقطاع. إن الأسئلة التي تفضل بطرحها أسئلة هامة تطرقت إليها في قانون المالية كما تطرقت إليها أمس في الاجتماع التنسيق مع مديري التربية في المستوى الوطني. لقد تكلمتم، سيدي النائب المحترم، عن مشكل الاكتظاظ. وللعلم، تبذل الدولة جهودا كبيرة لحل هذا المشكل، وأعطيك بعض الأمثلة على ذلك فيما يأتي :

إخواني، ماهي المؤسسات التي استلمناها هذه السنة؟

لقد استلمنا 57 ثانوية و127 إكمالية و3100 قاعة للتدريس في المستوى الابتدائي. وتبذل الدولة جهودا كبيرة في هذا المجال، حيث فاق الغلاف المالي المخصص للتجهيز الذي منحت لقطاع التربية السنة الماضية وهذه السنة مبلغ 40

انشغالات في هذا المجال، فأعطاني صورة واضحة عن قطاع التربية الوطنية. ولكن بقيت لدي مجموعة من الإشكالات المطروحة في سلك التربية والتعليم أريد طرحها على السيد الوزير، وقد أجملتها في مجموعة من النقاط أهمها ما يأتي :

1- مازلت ألاحظ ، سيدي الوزير، نقص الكتاب المدرسي خاصة في الدراكتة بولاية تلمسان ، فرغم مرور شهرين على انطلاق الموسم الدراسي لم يصل الكتاب المدرسي في بعض الأحيان إلى المؤسسات التربوية.

2- إن الأمر الذي يبدو محيرا هو كراء الكتاب المدرسي ثم إرجاعه في نهاية السنة الدراسية ، مع العلم أن الكتب المدرسية أحيانا تكون شخصية ككتب الرياضيات مثلا أودراسة الوسط ... إلخ في الأطوار الأولى.

3- لقد لاحظت اكتظاظا كبيرا في بعض الأقسام، حيث نجد أكثر من 45 تلميذا فيالقسم الواحد، وهذا بحكم المعاينة والإدراك اليوميين.

4- نقص بعض الهياكل التربوية، فلدينا في ولاية تلمسان بعض المناطق النائية كمنطقة أوقرية العابد في بلدية البويهي مثلا التي تعد حوالي 300 تلميذ في الطور الثانوي يتنقلون يوميا إلى بلدية سيدي الجيلالي. لقد تقدمت لكم بالشكر الجزيل على مبادرة تدعيم وجود الثانويات متعددة الأطوار، فنتمنى أن تكون مثل هذه الثانويات في المناطق النائية؛ لأنها ستدعم الجانب التربوي وستوفر علينا مجموعة من المشاكل كالتنقل وغيره.

5- نلاحظ في كل مرة أن البرنامج الدراسي مكثف، وحسبما رأيته أمس فإن عدد الكتب لقسم السنة الأولى ثانوي يبلغ حوالي 32 كتابا وهذا أمر مبالغ فيه نوعا ما كما يبدو لي. فنطلب إعادة النظر في هذا الأمر إن أمكن.

التغطية لأقسام الإصلاح بلغت 100 ٪ (أي للسنتين الأولى والثانية ابتدائي وللسنتين الأولى والثانية إكمالي) وهذا حسب المعطيات التي زودني بها مديرو التربية أمس، وعندما يطبق الإصلاح سنة بعد سنة فإن هذه التغطية بنسبة 100٪ ستشمل كل الأقسام.

سيدي النائب، تحدثتم كذلك عن مشاكل أخرى تخص القطاع مثل قضية المناصب المالية . أشير إلى أن هذه المناصب كانت مجمدة سنة 1995، وعندما أعطى فخامة رئيس الجمهورية تعليمات بحل هذا المشكل تم منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا فتح 26.200 منصب مالي جديد.

إخواني، كل هذه الجهود هدفها الأساسي -بالطبع - هو تطبيق الإصلاح؛ لأن المدرسة الجزائرية مقبلة -دون شك- على مستقبل أحسن. كما أن الهدف الأساسي من الإصلاح لا يكمن - دون شك- في ديمقراطية التعليم فحسب، أي أن تكون المدرسة للجميع بل يكمن كذلك في المدرسة النوعية والتكوين النوعي؛ لأننا لا نعيش وحدنا في هذا العالم المعولم الذي يتطلب الكفاءات. ولذلك فالجزائري، كما طالب أمس بديمقراطية التعليم، يطالب اليوم بتكوين نوعي وهذا من حقه وهو ما تقوم به الدولة في إطار الإصلاح.

سيدي النائب، أشكركم جزيل الشكر على العناية والاهتمام بقطاع التربية. وبما أننا مقبلون على عيد الفطر المبارك، أتمنى لكم جميعاً ولشعبنا الكريم بهذه المناسبة السعادة ودوام الهناء، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الوزير. وأحيل الكلمة إلى السيد خير الدين رحوي لاستعمال حقه في التعقيب لمدة دقيقتين.

السيد خير الدين رحوي : شكرا السيد الوزير، على الرد. الأمر الذي أؤكد، السيد الوزير، هو أن من يقول إن الدولة

مليارا بينما لم يكن يتجاوز قبل خمس سنوات مبلغ 14 مليارا. وعلاوة على ذلك، منحنا هذه السنة إنجاز 50 ثانوية بعدما كنا نمنح سنة 1998 ثلاث ثانويات سنويا بل في بعض الأحيان ثانوية واحدة في السنة.

إخواني، لقد كان عدد التلاميذ في القسم الواحد 42 تلميذا سنة 1998 وأصبح هذه السنة 34 تلميذا. كما أننا نقوم ، في إطار الإصلاح، خلال السنوات الخمس المقبلة إن شاء الله ببناء 1000 إكمالية و480 ثانوية وما يقارب 800 قاعة للرياضة. زيادة على ذلك هناك التغذية المدرسية، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص لها هذه السنة مبلغ 6 ملايين دج بعد ما كان السنة الماضية يقدر بمبلغ 4،200 ملايين دج كما أصبح عدد المستفيدين منها مليوني تلميذ هذه السنة بعد ما كانوا 600 ألف تلميذ سنة 1999، أي أن التغذية المدرسية هذه السنة ستشمل ما يقارب نسبة 55٪ من أبنائنا المتمدرسين في المستوى الابتدائي، إضافة إلى نظامي نصف الداخلي والداخلي اللذين خصصت لهما الدولة هذه السنة مبلغا يفوق 350 مليون دينار.

تطرقتم، سيدي النائب، إلى الكتاب المدرسي وأعلمك فيما يأتي بما قامت به الدولة والحكومات المتعاقبة من جهود في هذا المجال، حيث سننجز هذه السنة 47 مليون كتاب مدرسي وكنا قد أنجزنا السنة الماضية 26 مليون كتاب مدرسي، كما سننجز بعد ثلاث سنوات، عندما ننتهي من الإصلاح، ما يقارب 66 مليون كتاب مدرسي.

علاوة على ذلك، سيدي النائب، ومراعاة من الدولة للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها أبنائنا، أصبحنا الآن لا نبيع الكتاب المدرسي فقط وإنما نؤجره كذلك بأسعار رمزية. وتعلمون أن فخامة رئيس الجمهورية أعطى منحة مقدرة بمبلغ 2000 دج لما يقارب 3 ملايين تلميذ، وقدر غلافها المالي بمبلغ 6 ملايين دينار. وهي تساعد كذلك أبنائنا على اقتناء هذه الكتب. والجهود متواصلة بالطبع، وأقول لكم اليوم إن نسبة

النتائج قد أصبحت ملموسة سنة بعد سنة، ونتمنى أن نبلغ هذه النتائج إن شاء الله بمساعدة الجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الوزير. وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن فتان، صاحب السؤال رقم 235 الموجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية.

السيد أحسن فتان : السيد الرئيس،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،

السؤال الشفوي يحمل رقم 235 وطرح يوم 2003/12/15 وهو متعلق بميناء جن جن بولاية جيجل، وأعتقد أنه يحتاج إلى تحيين.

إن الدولة الجزائرية أنفقت أموالا طائلة لأنجاز هذا الميناء، سواء بالعملة الصعبة أو بالعملة الوطنية، غير أنه ومنذ الشروع في استغلال هذا الميناء سنة 1992 بقي الرصيف الغربي منه غير معبد، وهو ما يعني عدم إمكانية استغلاله. وللتذكير، تقدر مساحة الرصيف الغربي بحوالي 35 هكتارا، كما تقدر طاقته بحوالي 3,5 ملايين طن. وقد تمت برمجة إنجاز أشغال تعبيده وحدد تاريخ انتهاء الأشغال بشهر جوان من سنة 2003، غير أن المواطنين تفاجؤوا بتوقيف الأشغال دون سابق إنذار. وبما أن تعبيد الرصيف الغربي للميناء سيزيد من طاقته، التي لا تتجاوز حاليا 1,5 مليون طن، وبالنتيجة مضاعفة المداخيل سنويا والتي تعود بالفائدة على خزينة الدولة، أتساءل عن الأسباب والدوافع التي جعلت الوزارة تقرر وقف أشغال تعبيد الرصيف الغربي لميناء جن جن. وما هي الاجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لإنهاء أشغال الرصيف الغربي للميناء سالف الذكر؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد أحسن فتان، وأحيل الكلمة إلى معالي وزير الأشغال العمومية.

الجزائرية لا تقوم بهذا العمل يكون جاحدا فهذا أمر لا يختلف عليه اثنان فالدولة الجزائرية تؤدي واجبها، سواء - كما ذكرتم- فيما تعلق بعدد المناصب المالية أو بالتغذية أو بالمؤسسات التربوية .. إلخ. ولقد أشرتم إلى العناية الكبيرة بالأطوار الابتدائية في السنتين الأولى والثانية، لكننا نتمنى أن يؤدي هذا الإصلاح إن شاء الله إلى نتيجة؛ لأن الشيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده فنحن نكون جيل المستقبل إن شاء الله ونتمنى أن يسير وفق قدراته، فالجيل القديم كان يدرس مادتين أو ثلاث مواد نظرا إلى معطيات معينة اقتصادية وسياسية إلى غير ذلك بينما يشهد جيل اليوم تطورا تكنولوجيا، لكن يجب ألا ننسى أن القدرة الاستيعابية للتلميذ في السنتين الأولى والثانية لن تكون بمستوى هذا الحجم الهائل. هذا فعلا تطور في هذا المجال واهتمام بجميع الجوانب. ونشكر الوزارة وكذا السيد الوزير والدولة الجزائرية على هذا الاهتمام. وأتمنى لكم التوفيق، ورمضان كريم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد خيرالدين رحوي، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير : شكرا.

تطرق السيد النائب إلى أمر مهم جدا وهو النتائج. فلكل إصلاح - بطبيعة الحال- أهدافه ونتائجه، والهدف من الإصلاح - زيادة على التمدرس وديمقراطية التعليم والتكوين النوعي - وقبل كل شيء تمكين أبنائنا من شهادة البكالوريا. وأنتم تعلمون نسبة النجاح التي حققها أبنائنا فيها في السنوات الأخيرة، فقد انتقلنا من نسبة 20٪ إلى نسبة 42,50٪ في السنة الماضية ونسعى مستقبلا إلى بلوغ نسبة 60 أو 70٪ إن شاء الله.

زيادة على ذلك، نريد أن يصل على الأقل إلى السنة التاسعة 90٪ من أبنائنا الذي يلتحقون بالمؤسسات التربوية في السنة الأولى ابتدائي، حيث لا يصل إليها الآن سوى نسبة 63٪ منهم وذلك نريد- حقا- من خلال الإصلاح تحقيق نتائج. وإن هذه

في هذا الإطار أقول - وبالله التوفيق - لقد تطرق الأخ إلى مسألة تعبيد رصيف هذا الميناء، ولا يشكل هذا الأمر سوى جزءا طفيفا من البعدين الاقتصادي الحيوي والمكانة التي يجب أن يمثلها ميناء جن جن، لكن بما أن سؤال الأخ الفاضل اقتصر على جزء تعبيد الرصيف الغربي لهذا الميناء فسنجيب مباشرة عن تساؤله.

تبلغ مساحة هذا الرصيف الغربي بالفعل حوالي 30 أو 35 هكتارا، ويمكنه إعطاء دفع اقتصادي إضافي قدره 3,5 ملايين طن سنويا في استيعاب الحاويات أو الطاقة الاقتصادية في مستوى هذا الميناء.

ولقد تقدمت المؤسسة المينائية لولاية جيجل آنذاك بطلب تعبيد جزء من الرصيف الغربي تبلغ مساحته 10 هكتارات من 30 أو 35 هكتارا للرصيف الغربي، وتمت برمجة ذلك وشرع تدريجيا في تسجيل هذه المساحة وتعبيدها فتم في البداية تعبيد 4,5 هكتارات كمرحلة أولى وتسليمها بعد انتهاء الأشغال بها في مايو 2004. ثم برمج في المرحلة الثانية تعبيد 1,5 هكتار والأشغال جارية بها وسيتم الانتهاء من تعبيدها في فبراير 2005 إن شاء الله. كما برمج كمرحلة ثالثة تعبيد 4 هكتارات المتبقية، وقد انطلقت الدراسة الخاصة بها تحت إشراف وزارة النقل من خلال المؤسسة المينائية، وتتطلب مبلغ 100 مليون دج.

للإشارة، لقد تخلل هذه الأشغال في السابق بعض التعطل أحيانا نظرا إلى بعض المشاكل، ومنها تمرير كوابل أرضية في نفس المساحة والتنسيق الذي لم يكن في السابق محكما وكذا الاعتمادات المالية التي لم تكن مرافقة بالجدية والنوعية اللازميتين.

المهم، لا يجب الاقتصر في المستقبل إن شاء الله على عشرة (10) هكتارات فقط بل يجب تعبيد مساحات أخرى وتهيئة جزء آخر منها، وترميم ميناء جن جن بأكمله

السيد الوزير : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة لهذا المجلس الموقر،
السادة الوزراء،

الإخوة أعضاء المجلس الشعبي الوطني،
الإخوة والأخوات الحضور، من إطارات مختلف القطاعات والوزارات ومن رجال الإعلام والصحافة،

فيما يخص ميناء جن جن، أشكر أولا النائب على الاهتمام وعلى السؤال الوجيه، وكذا على الأهمية التي أراد من خلالها تقديم رسالة عناية بهذا الميناء.

يعرف الجميع - بطبيعة الحال- أن ميناء جن جن - في الحقيقة- يعتبر ميناء إستراتيجيا وحيويا وهاما جدا، ليس بالنسبة إلى المنطقة فحسب وإنما بالنسبة إلى كل التراب الوطني، إن تهيئة الساحل الجزائري في إطار البعدين الاقتصادي والاجتماعي وإن في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني والتنمية في مستوى كل التراب الوطني. فلهذا الميناء مكانة هامة وخاصة، ويجب أن يحظى بكل العناية.

ويعرف الجميع قصة هذا الميناء، خاصة سكان ولاية جيجل، حيث ارتبط بمشروع المنطقة الحرة " بلارة"، الذي مر سابقا بعدة تذبذبات كما نعرف. وفي ظل غياب هذا المشروع الخاص بالمنطقة الحرة " بلارة"، الذي لم ير النور، أصبح مشروع ميناء جن جن مبتورا نوعا ما من الهدف الرئيسي والأساسي الذي كان من الممكن أن يحققه وهو هذا البعد الاقتصادي. وعليه، هذه هي الحقيقة وهذا هو الواقع. هذا من جهة، من جهة أخرى لقد استدركت اليوم الدولة الجزائرية ومن خلالها الحكومة الجزائرية هذا الملف الحساس، وأعطت الأولوية ومكانة خاصة لدفع مشروع ميناء جن جن ونفسا جديدا من خلال منظور ودعم جديدين.

في الأخير، سيدي الرئيس، أقول للسيد الوزير مرحبا به في جيجل. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد أحسن فتان، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية إن كانت لديه رغبة في الرد.

السيد الوزير : شكرا للأخ النائب الفاضل، أردت أن أقول بكل صراحة إن الماضي هو الماضي، وقد ارتكبت أخطاء وسجلت هفوات ونقائص... إلخ، لكن ما مضى قد مضى فلا نتكلم عنه ولا نبقي حبيسي الماضي بل نتكلم عن المستقبل ونرى كيف تطور البلاد إن شاء الله. وفي هذا الإطار، ذكرت أن الدولة الآن أولت هذا المشروع الحيوي العناية الكافية.

إذن، بقي علينا الالتزام من جهتنا بالبرامج من خلال الدعم المالي، الذي قلت إنه يجب أن يرافق هذه البرامج. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب على السادة النواب، وهم الحلقة القوية والحيوية من خلال دورهم الدستوري، أن يرافقونا ويساعدونا وينبهونا إلى كل خلل أو خطأ حتى نتتمكن سويا من بناء الجزائر؛ لأنها ملك الجميع. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد مولاي الهاشمي، صاحب السؤال رقم 315 الموجه إلى معالي وزير الأشغال العمومية، فليتفضل.

السيد الهاشمي مولاي : شكرا، سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم، معالي الوزيرين ومرافقيهما، زميلاتي، زملائي النواب، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وصح صيامكم.

وصيانتته من أجل إعطائه البعد الاقتصادي الذي سيواكب الحركية الاقتصادية اللازمة في هذا الشأن. ولذلك تم في مستوى الحكومة اتخاذ قرار سنة 2004، بمناسبة قانون المالية لسنة 2005، يقضي بأن تقع من هنا فصاعدا كل أشغال الترميم والصيانة والتعبيد وتوسيع المساحات المينائية على عاتق المؤسسات المينائية عوض قطاع الأشغال العمومية. وستتكفل المؤسسات المينائية بهذه النفقات من خلال إيجاد مداخيل ومصادر تمويل لترميم الموانئ وصيانتها، من أجل تخفيف العبء عن الخزينة العمومية وعن وزارة الأشغال العمومية كذلك.

تبقى لدي ملاحظة أخيرة للأخ الفاضل بخصوص هذا الميناء، وهي أننا دعمنا هذا الميناء سنة 2005 بطريق سريع هام وهو الطريق الوطني رقم 77، الذي يمتد من ميناء جن جن إلى ولاية سطيف مرورا بولايتي جيجل وميلة، حتى نربطه مباشرة بالطريق السيار شرق - غرب أولا وكذا بالطريق العابر للصحراء. فمن جهتنا إذن لقد قدمنا الدعم اللازم واللائق بهذا الملف الهام، وستكون لي شخصيا عن قريب جدا إن شاء الله زيارة إلى ولاية جيجل، وسوف نتكلم عن هذا المشروع الهام وباقي المشاريع بهذه الولاية. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن فتان إن كانت لديه رغبة في التعقيب.

السيد أحسن فتان : شكرا، سيدي الرئيس. أرحب مسبقا بمعالي الوزير في ولاية جيجل باسم سكانها، وأشكره على المبادرة التي اتخذها لإنجاز الطريق رقم 77 حسب التخطيط الجديد، لكن أقول بما أن هذا الميناء إستراتيجي، كان يفترض منذ البداية أن تكون الأشغال التي تتبعه في مستوى إستراتيجيته، سواء تعلق الأمر بالتعبيد أو بالطريق؛ لأن عدم تعبيد الرصيف الغربي، السيد الرئيس، عطل استغلال الميناء ويمكنني القول إنه يتسبب في خسارة مالية لا تقل عن مبلغ 100 مليار لخزينة الدولة.

في انتظار تكفلكم بالموضوع واتخاذ الإجراء المناسب ،تقبلوا، سيدي الوزير فائق التقدير والاحترام . شكرا للجميع على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الهاشمي مولاي. وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية.

السيد الوزير : شكرا، سيدي رئيس الجلسة الكريم. أشكر الأخ الفاضل السيد الهاشمي مولاي على سؤاله الوجيه فيما يخص هذين الجسرين الموجودين بولاية بشار ، أقول بداية وباللله التوفيق، وفيما يتعلق بالجسور على المستوى الوطني إن وزارة الأشغال العمومية بادرت خلال سنة 2004 إلى انطلاقة في مشروع وطني يأخذ بعين الاعتبار عمليتي إحصاء ومعاينة لكل المنشآت الفنية عبر كامل التراب الوطني؛ لأن تاريخ إنجاز بعض المنشآت الفنية وبعض الجسور يعود إلى أكثر من قرن.

وعليه، القيام بإحصاء من خلال معاينة ميدانية، عمل خبراء يأخذ بعين الاعتبار هذه المراقبة الدورية ويعاين بشكل ملموس كل إمكانية التصدعات وتشققات أو بعض الإشكالات في منشآتنا الفنية أو جسورنا.

ولهذا أشرت إلى أن الدراسة الوطنية ستشمل كل المنشآت الفنية، أي حوالي 5000 منشأة فنية موزعة عبر كامل التراب الوطني.

وستتكفل بها الوزارة من خلال دراسات معمقة ومعاينة، ومن خلال إنجاز برنامج للصيانة الدورية لها.

فيما يخص السؤال الذي طرحه الأخ الفاضل والمتعلق بجسرين يوجد أحدهما " بقم العرق"؛ وهذا ليس أمرا سهلا، والآخر بضواحي مدينة كرزاز، فإن أحدهما موجود في النقطة

سؤالي موجه إلى معالي وزير الأشغال العمومية عن تأخر إنجاز جسرين بولاية بشار.

بعد معاينة ميدانية لجسر "قم العرق" الواقع بالنقطة الكيلومترية 911، والجسر الواقع بالنقطة الكيلومترية 954 بالمخرج الجنوبي لمدينة كرزاز، وبعد تساؤلات المواطنين والصعوبات التي يتلقاها مستعملو الطريق الرابط بين أدرار وبشار حيث أغلق جسر " قم العرق" أمام حركة المرور، بعد إجراء خبرة عليه منذ أكثر من سنتين ثبت بموجبها وجود تصدعات في مستوى البنية التحتية، وهي العملية التي أولكت إلى شركة الدراسات وإنجاز المؤسسات الكائن مقرها بولاية تلمسان. وقد حددت آجال إنجاز هذا المشروع آنذاك بستة أشهر، غير أن المدة لم تحترم حيث مضى عليها عام ونصف تقريبا.

ويبدو أن الأشغال توقفت لأسباب تبقى مجهولة، رغم الغلاف المالي الكبير الذي استهلكه المشروع، ولم ينجز منه سوى 250 مترا من مجموع 400 متر.

أما الجسر الثاني الموجود بالمخرج الجنوبي لمدينة كرزاز ، والذي يمتد على مسافة 12 مترا فقط ، فيواجه هو الآخر تأخرا كبيرا في الإنجاز.

السيد الوزير، أعلم أنكم على علم بوضعية هذين الجسرين، كما أعلم أن السلطات الولائية وخاصة مدير الأشغال العمومية لولاية بشار قد عاين المشروع عدة مرات ، لكن رغم هذا يبدو أن الأمر يتطلب منكم موقفا أو قرارا حاسما. لهذه الأسباب أوجه إلى معاليكم السؤال الشفوي في صيغته الآتية :

هل بإمكانكم فتح تحقيق معمق لمعرفة أسباب تأخر هذين المشروعين، نظرا إلى أهميتهما وموقعيهما الإستراتيجيين، واتخاذ إجراءات عاجلة قصد الإسراع في استكمالهما؟

كما أخبر الأخ الفاضل السيد الهاشمي مولاي أنني سأقوم بزيارة لولاية بشار مباشرة بعد الأسبوع أو الأسبوعين المواليين للعيد إن شاء الله، وسوف نتحدث عن تفاصيل هذين الجسرين وعن كل الولاية، وليس عن ولاية بشار وحدها وإنما عنها وعن ربطها بكل الولايات المجاورة. إذن سنكون معا في الزيارة وسنعين كل هذا .

في الأخير، أشكر الأخوات والإخوة النواب على اهتمامهم وحرصهم ومعاينتهم لمشاريع كثيرة ورفعهم هذه الاهتمامات وأضيف وأركز على أنه من واجب النائب مساعدتنا ومرافقتنا لأن المسؤولية موزعة على الجميع ، ويجب أن نتعاون في الميدان من خلال التنبيه والإشارة والملاحظات. وبتظافر جهود الجميع وتعاونهم تنجز كل أعمالنا بإذن الله في شفافية تامة ووفق إجراءات واضحة وبذلك لن نعرف الأشغال تأخرا.

شكرا لأخواتي وإخواني النواب وزملائي على هذه الأسئلة الشفوية وإلى لقاء آخر . والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد الهاشمي مولاي إن كانت لديه رغبة في التعقيب.

السيد الهاشمي مولاي : شكرا، سيدي الرئيس. أشكر بدوري معالي الوزير وأعلمه أن المشروع الوطني والجهد الذي يبذل في هذا الميدان مشهود لهما وما دمت قد قررتم زيارة ولاية بشار أقول لكم ما يقوله المثل الشعبي "عيب البحيرة تفتاشها" فعندما تأتون سترون هذين الجسرين وبعض الطرقات التي أنجزت حديثا.

وبهذه المناسبة ونحن في شهر رمضان، أقول إن المراقبة الصارمة للمشاريع التي تنجز بالملايير أصبحت واجب كل واحد، نوابا ووزراء. فهذا نتقي الله في المال العام؛ لأنكم تعلمون ما يحدث للكثير من المشاريع التي تنجز بعيدا،

الكيلومترية 954 والأخر موجود في النقطة الكيلومترية 911. أما عن الجسر الموجود في النقطة الكيلومترية 954 فلقد تم - بحمد الله - الانتهاء منه وتسليمه وفتحه لحركة المرور في 20 سبتمبر 2004، أي يومان قبل إيداع لسؤالكم بالمجلس الشعبي الوطني. وأما الجسر الثاني الموجود في النقطة الكيلومترية 911، والذي تكفلت به شركة " سيدور"، فإن الأشغال الآن متواصلة به وقد عرفت وتيرة الأشغال قفزة نوعية إذ وصلت نسبة إنجازه إلى حوالي 70٪، وستنتهي الأشغال به إن شاء الله نهاية سنة 2004. إذن المشكل بالنسبة إلينا قد حل.

ولقد بادر النائب الفاضل السيد الهاشمي مولاي بسؤال حيوي، ورغم هذه الإجابات التي قدمتها، سأل : هل يمكن فتح تحقيق لمعرفة أسباب تأخر المشروعين؟ وهذا تحصيل حاصل لأننا قد أجرينا التحقيق، وعن قريب سيكون لدينا الجواب، ويمكن الأخ النائب معرفته مباشرة بزيارة الوزارة فنقدم له كل تفاصيل الملف.

أما عن الإجراءات فقد قلت إن إنهاء إنجاز الجسر الثاني سيكون نهاية سنة 2004، لكن من بين مبررات تعطيل إنجاز ما يأتي :

إن شركة " سيرور" التي أوكل إليها إنجازها ، تكفلت في نفس الفترة بإنجاز جسر موازي هو جسر وادي تاغيت الذي أعطته الولاية أولوية وأهمية وبعدها استعجاليا، نظرا إلى الإشكالات التي تسببت فيها الأمطار الطوفانية التي تساقطت في المنطقة، بالتالي تأخر الإنجاز نوعا ما.

لكنني أذكر أن اعتمادات الدفع المالية لم تواكب بشكل حيوي وتيرة الإنجاز، بالتالي يجب أن ترافق اعتمادات الدفع بشكل حيوي وبنفس الديناميكية التي تنجز بها الأشغال وتنطلق بها خاصة في مجال قطاع الأشغال العمومية حتى تتمكن من إتمام البرامة في لآجال المحددة ونعطي دفعا للتنمية الوطنية .

وهذه المرافق هي مكسب للجميع ومن المفروض أن يكون الحرص عند الجميع.

هذا ما أردت التركيز عليه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الوزير. لقد كان هذا آخر سؤال شفوي في هذه الجلسة.

أشكر السادة الوزراء على استعدادهم وعلى الأجوبة الجدية التي قدموها. نشكر الجميع، وعيدكم مبارك، وسنلتقي إن شاء الله في الأيام القليلة القادمة. وشكرا.

والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة
والدقيقة الثانية عشرة زوالا**

ودون إطالة، أشكر معالي الوزير، وأقول له إننا ننتظر زيارته، وبارك الله فيه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الهاشمي مولاي، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية: أشكر الأخ النائب، وأذكر مرة أخرى أن المسألة مسألة الجميع وتقع المسؤولية على عاتق الجميع بما فيهم المواطن البسيط. ولقد قمت بزيارة لإحدى الولايات وسألني بعض مواطني بلدية من البلديات، مع أن مسؤولية المشروع لا تقع على عاتقنا بل على عاتق الولاية، عن إنجاز طريق وسط المدينة ثم تدهورت حالته. وعندما حققت في الأمر وجدت أن عمال المشروع والشركة والمقاول وحتى مراقب المشروع ومديره من نفس المدينة، فإذا تعاون الجميع على غش مدينتهم فأني مراقبة بقيت؟ لذا، يجب اتقاء الله فالمسؤولية تقع على عاتق الجميع